

The first of these is the fact that the
the first of these is the fact that the
the first of these is the fact that the
the first of these is the fact that the
the first of these is the fact that the

the first of these is the fact that the
the first of these is the fact that the
the first of these is the fact that the
the first of these is the fact that the
the first of these is the fact that the

the first of these is the fact that the
the first of these is the fact that the
the first of these is the fact that the
the first of these is the fact that the
the first of these is the fact that the

the first of these is the fact that the
the first of these is the fact that the
the first of these is the fact that the
the first of these is the fact that the
the first of these is the fact that the

الباب الثاني

علم الغائي



الفصل الأول

المعاني

علم المعاني من المصطلحات التي أطلقها البلاغيون على مباحث بلاغية تتصل بالجملة وما يطرا عليها من تقديم وتأخير ، أو ذكر وحذف ، أو تعريف وتكثير ، أو قصر ، أو فصل ووصل ، أو إيجاز وإطناب ومساواة .

وليس في كتب البلاغة الأولى إشارة إلى هذا العلم ، ولا نعرف أحداً استعمله وسمى به قسماً من موضوعات البلاغة قبل السكاكي (٥٦٦٦هـ) . وكان الأوائل يستعملون مصطلح «المعاني» في دراساتهم القرآنية والشعرية ، فيقولون : «معاني القرآن وأوه معاني الشعر» ، ويضطلعون من ذلك أسماء لكتبهم ، وليس في هذه المصطلحات ما يتصل بالبلاغة أو أحد علومها .

ولعل عبارة «معاني النحو» التي وردت في المناظرة التي جرت بين الحسن بن عبد الله بن المرزبان المعروف بأبي سعيد السيرافي (٥٣٦٨هـ) وأبي بشر متى بن يونس في مجلس الوزير أبي الفتح بن جعفر بن القرات كانت من أقدم الإشارات إلى هذا المصطلح بمعناه القريب من البلاغة . قال السيرافي : «معاني النحو منقسمة بين حركات اللفظ ومكاناته ، وبين وضع الحروف في مواضعها المنقضية لها ، وبين تأليف الكلام بالتقديم والتأخير ، وتوحي الصواب في ذلك وتجنب الخطأ من ذلك ، وإن زاح شيء عن هذا التعت فإنه لا يغلو من أن يكون سائفاً بالاستعمال القادر والقابل البعيد أو مردوداً لخروجه عن عادة القوم الجارية على فطرتهم » (١) .

وعند أحمد بن فارس (٥٣٩٥هـ) في كتابه «المصباح» باباً سماه «معاني الكلام» (٢) وهي عند أهل العلم عشرة : خبر واستخبار ، وأمر ونهي ، ودعاء وتطلب ، وعرض وتخفيض ، وتغن وتعجب . وبذلك يكون ابن فارس أول من أطلق مصطلح «معاني الكلام» على مباحث الطبر والانشاء التي أصبحت فيما بعد أهم فصول علم المعاني .

(١) الانتاع والمزاينة ج ١ ص ١٢١ ، ومعجم الأدباء ج ٣ ص ٦١٧ .

(٢) المعاني ص ١٢٩ وما بعدها .

المبحث الأول

لغة النظم

وكان لنظرية النظم اثر كبير في ظهور هذا اللون من الدراسات ، وللتعاقب العرب يد طولي في دراسة الكلام وتحليله والوقوف عند الجملة وما يقرأ عليها من تقدم وتأخير ، أو ذكر وحذف . ولعل سيويه (- ١٨٠هـ) كان من اقدم الذين وقفوا عند هذه الجوانب ودرسها بعمق في فصول كتابه الشهير والبراه ، ولكن سيويه وللتعاقب لم يسسوا هذه البحوث نظماً وانما هي قواعد تشير عليها العرب في كلامها أو تشاتها . ولا نستطيع ان ننسب اليهم بعد ذلك نظرية النظم التي حاول بعض المعاصرين ان يربطها ببغلاء التعاقب ولفظاً ليجرد البلاغيين الاصالة والتجديد ، مع اننا نأثنا بان الموضوعات التي بنيت عليها هذه الفكرة كانت تخوية محضة ، وقد استفاد منها البلاغيون وطوروها وصوروها احسن تصوير .

واذا اردنا ان نلمس فكرة النظم فينبغي ان نلتصقها في كتب اخرى بعد ان رأينا ارتباطها بكتب النحو . واقدم اشارة عثرنا عليها في الكتب العربية عبارة ابن القفص (- ١٤٤٣هـ) التي اشار فيها الى صياغة الكلام . قال : « فاذا خرج الثامن من ان يكون لهم عمل وأن يقولوا قولاً بديعاً ، فليعلم الواصفون للخبرون ان احدهم وان احسن والبلغ ليس زائلاً على ان يكون كصاحب قصص وجد ياقوتاً وزيرجداً ومرجلاً فنظمه ثلاثاً وسموهاً واكثيل ووضعت كل قصص موضعها وجسم الى كل لون شبهه مما يزيد بذلك حسناً فسمي بذلك صائفاً رقيقاً ، وكصياغة الذهب والفضة صنعوا فيها ما يصحب الثامن من الخلق والآية ، وكان الحبل وجدت ثمرات انخرجها الله طيبة وسلكت سبيلاً جعلها الله ذلاً فصار ذلك شفاء وطعاماً وشراباً منسوباً اليها مذكوراً به امرها وصنعتها : فمن جرى على لسانه كلام يستحسنه او يستحسن منه فلا يعجب به اعجاب المخترع للبندع ، قاله انما اجتبه كفاً وصفنا (١) »

(١) الادب الصغير - آثار ابن القفص ص ٣١٩ ، رسائل البلاغ ص ٦ - ٥

واخذ البلاغيون هذا الكلام واداروه في كتاباتهم من غير أن يشيروا الى ابن النفع : فقال الجاحظ (- ٢٥٥هـ) : « قانما الشعر صناعة وضرب من النسيج وجنس من التصوير » (١). وتحدث عن النظم في كتبه وسدس احدها « نظم القرآن » ، قال : « كما صبت كتابي في الاحتجاج لنظم القرآن وغريب تأليفه وبداع تركيبه » (٢). وقال : « وفي كتابنا المنزل الذي يدل على الله صدق ، فنظمه البديع الذي لا يقدر على مثله العباد مع ما سوى ذلك من الدلائل التي جاء بها من جاء به » (٣) : « والجاحظ في هذين النصين وغيرهما يؤمن بأن القرآن الكريم معجز ينظمه ومافيه من بلاغة تأسر القلوب ».

وكان لمسألة اعجاز القرآن أثر في بلورة فكرة النظم ، وقد ذهب قوم من المتكلمين الى أن وجه الاعجاز هو ما تشتمل عليه القرآن من النظم الغريب المخالف لنظم العرب ولثرتهم في مطالعته ومقاطعته وفرواصله. ودعت جماعة منهم الى أن وجه الاعجاز في مجموع الأمرين : النظم ، وكونه في أعلى درجات البلاغة .

ولابي عبدالله محمد بن يزيد الواسطي (- ٣٠٦هـ) كتاب في اعجاز القرآن سماه « اعجاز القرآن في نظم وتأليفه » ، ولا تعرف عنه شيئا مع أن عبد القاهر الجرجاني شرحه مرتين ، لأن الاصل وشرحيه لم تصل وان كان العنوان يدل على أنه عالج مسألة النظم وأقام عليها إعجاز كتاب الله .

وفي كتب الاعجاز التي وصلت حديث عن النظم ، ولكنه لا يجلو الصورة ولا يوضح الهدف ، وإنما هو ومضات في الطريق سار عليها البلاغيون ، فابو سليمان حمد بن محمد بن ابراهيم الخطابي (- ٣٨٨هـ) يرى ان القرآن إنما صار معجزاً لانه جاء بأفصح الالفاظ في احسن نظوم التأليف مقسماً أصبح المعالي ، ويقول ان « عمود هذه البلاغة التي تجتمع لها هذه الصفات هو وضع كل نوع من الالفاظ

(١) الحيوان ج ٣ ص ١٢٢.

(٢) الحيوان ج ١ ص ٩.

(٣) الحيوان ج ٤ ص ٩٠.

التي تشتمل عليها فصول الكلام موضعه الأخص الأشكل به ، الذي اذا أبطل مكانه
غيره جاء منه اما تبدل المعنى الذي يكون منه فساد الكلام ، واما ذهاب الروق
الذي يكون معه سقوط البلاغة (١) . ويرى أبو الحسن علي بن عيسى الرماني
(- ٨٣٨٦) ان اعل مرتبة في حسن البيان ما جمعت اسباب الحسن في العبارة من
تسهيل النظم حتى يحسن في السمع ويسهل على اللسان وتقبله النفس تقبل اليد (٢) .
ويرى أبو بكر محمد بن الطيب الباقلي (- ٨٤٠٣) ان كتاب الله معجز بالنظم ،
لانه خارج عن جميع وجوه النظم المعتاد في كلام العرب ، يقول : « فاما شاؤنا نظم
القرآن فليس له مثال يحتذى عليه ولا امام يقتدى به ، ولا يصح وقوع مثله كما ينطق
الشاعر البيت النادر ، والكلمة المشرقة ، والمعنى القلبي الغريب ، والشيء القلبي العجيب (٣) ،
ويقول : « ليس الاعجاز في نفس الحروف وانما هو في نظمها واحكام رصفها ،
وكونها على وزن مألوف به الذي - صل الله عليه وسلم - وليس نظمها أكثر من
وجودها منظمه ومتأخرة ومترتبة في الوجود ، وليس لها نظم مواها (٤) . ويقول
عن القرآن : « وهو معجزة الرسول - عليه السلام - قال على نبوته من ثلاثة
أوجه : أحدها ما فيه من عجب النظم وبديع الرصف ، والله لا قدرة لاحد من
الخلق على تأليف مثله ولا تأليف صورة منه أو آية بقدر سورة » (٥) .

وكان كلام القاضي عبد الجبار الاسدي آهادي (- ٨٤١٥) أكثر وضوحاً حينما
رأى ان القصاحة والبلاغة تقومان على ضم الكلمات وتعارفها ، قال : « اعلم ان
القصاحة لا تظهر في أفراد الكلام بالضم على طريقة خصوصية ، ولا يد مع الضم من
أن يكون لكل كلمة صفة ، وقد يجوز في هذه الصفة أن تكون بالمواضعة التي

(١) بيان اعجاز القرآن - ثلاث رسائل في اعجاز القرآن ص ٢٦ .

(٢) النكت في اعجاز القرآن - ثلاث رسائل في اعجاز القرآن ص ٩٨ .

(٣) اعجاز القرآن ص ١٦٩ .

(٤) كتاب التقييد ص ١٥١ .

(٥) نكت الاختصار لفظ القرآن ص ٥٩ .

تساؤل القسم ، وقد تكون بالإعراب الذي له مدخل فيه ، وقد تكون بالموقع . وليس لهذه الأقسام الثلاثة رابع ، لأنه لما أن تعتبر فيه الكلمة أو حركاتها أو موقعها ، ولابد من هذا الاعتبار في كل كلمة ، ثم لابد من اعتبار مثله في الكلمات إذا انضم بعضها إلى بعض ، لأنه قد يكون لها عند الانضمام صفة ، وكذلك لكيفية إعرابها وحركاتها وموقعها . فمثل هذا الوجه الذي ذكرناه إنما تظهر مزية التفصاحة بهذه الوجوه دون غيرها .

فإن قال : فقد قلتم إن في جملة ما يدخل في التفصاحة حسن المعنى ، فهذا اعتبر نحوه ؟
 قيل له : إن المعنى وإن كان لابد منها فلا تظهر فيها الزينة ، ولذلك تجد المعبرين عن المعنى الواحد يكون أحدهما أفصح من الآخر والمعنى متفق . على أن نعلم أن المعنى لا يقع فيها ترديد قاذن يجب أن يكون الذي يعتبر الترادف عنده اللفاظ التي يعبر بها عنها . فإذا صحت هذه الجملة فالذي تظهر به الزينة ليس إلا الأبدال - الاختيار - الذي يختص بالكلمات أو التقديم والتأخر الذي يختص بالوقوع أو الحركات التي تختص بالإعراب ، فبذلك تقع المباشرة . ولابد في الكلامين اللذين أحدهما أفصح من الآخر أن يكون إنما زاد عليه بكل ذلك أو ببعضه ولا يلتصق في النقطة الواحدة أن تكون إذا استعملت في معنى تكون أفصح منها إذا استعملت في غيره ، وكذلك فيها إذا تغيرت حركاتها . وكذلك القول في جملة من الكلام . ثم قال :
 « وهذا يبين أن المعبر في الزينة ليس بنية اللفظة ، وإن للعبير فيه ما ذكرناه من الوجوه . فلما حسن النظم وعذوبة القول فلما يزيد الكلام حسناً حل السمع لآلته يوجد فضلاً في التفصاحة » (١) .

فذلك ما كانت عليه نظرية النظم قبل القرن الخامس للهجرة ، وليس في أقوال الجاحظ ومن جاء بعده فكرة واضحة عنها إلا ما كان من كلام للقاضي عبد الجبار الذي ربط التفصاحة بالنظم وبأن عليه رأي في اصحاح القرآن .

(١) التمرج ١٦ ص ١٩٩ وما بعدها .

وينظر في الجملة التي ترد فيعرف موضع الفصل فيها من موضع الوصل ، ثم يعرف فيما حقه الوصل موضع «الواو» من موضع «الفاء» وموضع «الهمزة» من موضع «الواو» ، وموضع «أوه» من موضع «أهم» ، وموضع «الكن» من موضع «يل» .
ويتصرف في التعريف والتذكير ، والتقديم والتأخير في الكلام كله ، وفي الخطب والتكرار ، والاضمار والاعظهار ، فيضع كلاماً من ذلك مكانه ويستعمله على الصحة وعلى ما ينبغي له .

هذا هو السبيل ، فليست يراعى شيئاً يرجع صوابه إن كان صواباً وخطؤه إن كان خطأ إلى النظم ويدخل تحت هذا الاسم ، إلا وهو معنى من معاني النحو قد أصيب به موضعه ووضع في حقه أو عمل بخلاف هذه القاعدة فأزيل عن موضعه واستعمل في غير ما ينبغي له . فلا ترى كلاماً قد وصف بصحة نظم أو فساد أو وصف بمزية وقسل فيه إلا وأنت تجد مرجع تلك الصحة وتلك الفساد وتلك المزية وذلك الفصل إلى معاني النحو وأحكامه ، ووجدته يدخل في أصل من أصوله ويتصل بباب من أبوابه (١) .

فمعاني النحو أو النظم تشمل : الخبر ، وأركان الجملة وما يتعلق بالسند والمستند إليه من شرط وحال ، وتشمل الفصل والوصل ومعرفة مواضعهما ومعاني الواو والفاء وهم وبلى ولكن ، وتشمل التعريف والتذكير ، والتقديم والتأخير ، والخطب والتكرار والاضمار والإظهار والفرق بين هذه الأساليب ليس فرقاً في الحركات وما يطرأ على الكلمات ، وإنما في معاني العبارات التي يحددها ذلك الوضع والنظم اللغوي ، ولذلك فليست القاعدة في معرفة قواعد النحو وحدها ولكن فيما تؤدي إليه هذه القواعد والأصول . وقد يكون أحدها لا يعرف التسميات الدقيقة لموضوعات النحو ، ولكنه يعرف الفروق بينها ويحس بمعانيها حينما يسميها ، شأنه في ذلك شأن البدوي الذي عايش بعيناً عن المصطلحات وما تعني به كتب النحو ، غير أنه كان يفهم ما يسمع ويميز بين أسلوب وآخر .

(١) «لائح الإيسار» ص ٦٥ - ٦٦ .

ولست المزية بالذمة ومعرفتها ، لان ذلك لا يؤدي إلى التفاوت بين الكلام ، ولا من أجل العلم بانفس الفروق والوجوه فنستدل إلى اللغة ، ولكن للعلم بمواضعها وما ينبغي أن يصنع فيها . وليست بسلامة الحروف ، وانما بالنظم الذي يحيط للكلمات والإعراب معنى دقيقا .

والنظم مراتب : فمنه ما لا ترى المزية فيه الا بعد قراءة القطعة الشعرية كتقول البحرى :

بلونا ضرائب من قد نرى فما إن رأينا لفتح ضريبا
هو المرء أبنت له الحاديا ت حزا وشيكا وربا صليا
تفضل في خلتي مسودد ساجا مرجى وباسا موبيا
فكالكيف إن جنت صارحا وكالبحر إن جنت مستيا
ففي هذه الأبيات تلاشت الصور وضمت بعضها إلى بعض .

ومنه ما يهجم الحسن عليك منه دفعة واحدة حتى يعرف من البيت الواحد مكان الشاعر من الفضل وموضع من الخلق ، ويشهد له بالفضل حتى يعلم أن البيت من قبل شاعر فحل والله يخرج من تحت يد صناع .

ومن النظم ما يتحد في الوضع ويدق فيه الصنع ، وذلك أن تتحد أجزاء الكلام ويدخل بعضها في بعض ويشد ارتباطا أن منها بأول ، وإن احتاج في الجملة إلى أن توضع في النفس وضما واحدا أو أن يكون الخلال فيها حال الثاني يضع يمينه في حال ما يضع يساره هنالك . ومنه ما لا يحتاج إلى فكر وروية لكي ينظم ، بل يسيله في ضم بعضه إلى بعض سبيل من عمد إلى لآل فخرطها في سلك لا ينبغي أكثر من أن يمتدحها الفرق ولكن تضد أشياء بعضها إلى بعض لا يريد في تضاده ذلك أن نجس له منه هيئة أو صورة بل ليس إلا أن تكون مجموعة في رأى العين ، وذلك إذا كان المعنى لا يحتاج أن يصنع فيه شيء غير عطف لفظ على مثله . ولا بد أن يتغير المعنى إذا تغير النظم ، وفي ذلك مجال رحب يعول فيه الشؤون (١) .

(١) التفصيل في نظرية النظم يرجع الفصل الثاني من كتاب عبد القاهر الجرجاني - بلاغه وتقدمه من ٢٩ - ٨٧ .

لقد وضع عبد القاهر أصول « علم المعاني » في كتابه « دلائل الإحجاز » وسمّاها « النظم » أو « معاني النحو » . وليست معاني النحو إلا علم للمعاني التي حرّكها السكاكي بقوله : « هو تصبغ خواص تراكيب الكلام في الإفادة وما ينصل بها من الاستحسان وغيره ليحترز بالوقوف عليها من الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره » (١) .

جمود الثغرة :

كان السكاكي (- ٨٦٢٦) أول من أطلق مصطلح « علم المعاني » على الموضوعات التي سماها عبد القاهر النظم أو معاني النحو . ومع أنه لم يعلق ذلك على بعض مباحث البلاغة أحد غيره إلا أن الباحث ليحار حينما يجد مصطلحي « المعاني » و « البيان » قبله . قال عثري (- ٨٥٣٨) يشير إليها في الكشف ويقول وهو يتحدث عن التفسير : « ولا يفرص على شيء من تلك الحقائق إلا رجل قد برع في علمين مختصين بالقرآن وهما : علم المعاني وعلم البيان » (٢) . و كلامه غير واضح ، لأنه كثيراً ما يردد هذين المصطلحين وكثيراً ما يطلق مصطلح « البيان » على « البلاغة » كلها ، بضاف إلى ذلك أنه لم يفسح حرجاً بين موضوعات المعاني والبيان . وعلة ذلك أنه لم يكن يبحث في البلاغة حينما ألف « الكشف » وإنما كان يفسر القرآن الكريم ويوضح ما فيه من معانٍ رفيعة ومن روعة وجمال وتأثير في النفوس . وكان يستخدم مصطلحات البلاغة وفنونها في أصول إلى هذه الغاية ، ولذلك توزعت في الكتاب ولم يجمعها جامع أو يحددها منهج واضح وفراء . أحياناً يسمى البلاغة « بديعاً » ففي تفسير قوله تعالى : « أولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى فما رآه حَسَبَ تجارتهم وما كانوا مهتدين » (٣) يقول : « هذا من الصنعة البديعة التي تبلغ بالمجاز اللوعة العليا ، وهي أن تساق كلمة مساق المجاز » (٤) .

(١) منبج العلوم ص ٧٧ .

(٢) الكشف ج ١ ص (٥) .

(٣) البقرة ١٦ .

(٤) الكشف ج ١ ص ٥٢ .

ويخالف أحياناً ماعارف عليه البلاغيون فيجعل الالتفات من البيان ويقول في المبدول من لفظ الثانية إلى لفظ الخطاب : « قلت : هذا يسمى الالتفات في علم البيان » (١) . وذكر الدكتور شوقي خليف أن الرعشري أول من ميز بين المصطلحين وقسم البلاغة إلى معاني وبيان ، وأن السكاكي تأثر به في هذا التقسيم (٢) ، ولكن ماذكرناه ومايفسحه تفسير الكشاف لا يؤيد هذا القول ، وإن كانت عبارة الرعشري توحى بذلك قبل البحث والتدقيق .

وذكر فخرالدين الرزازي (٣٠٦هـ) مصطلحي « علم البيان » و « علم المعاني » ولكنه لم يعرفهما أو يوضحهما ولم يحدد موضوعاتهما . يقول وهو يتحدث عن الخبر : « ولكن الخبر هو الذي يتصور بالصور الكثيرة ، ويظهر فيه الدقائق العجيبة والأسرار الغريبة من علم المعاني والبيان » (٣) . وعبارة « من علم المعاني والبيان » غامضة لا يفهم منها إلا معنى عام هو البلاغة ، أما معانيهما التي حصرها السكاكي قلم بشر إليها ، وهو في ذلك يتابع الرعشري الذي ذكر المصطلحين من غير أن يعرفهما أو يفصل بينهما .

ويكرر السكاكي بعض العبارات مثل « صناعة علم المعاني » و « علماء علم المعاني » و « الأذهان الفارسة من علماء المعاني » و « آئمة علم المعاني » (٤) ، ولكنه لم يحدد معانيها أو يذكر علماء علم المعاني وآئمة . ولم نعر في تاريخ البلاغة على علماء اختصوا بهذا العلم ويبحثوا فيه كما فعل السكاكي في « مفتاح العلوم » إلا ما نلاحظه من الوقوف عبد القاهر الجرجاني على « معاني النحو في كتابه » دلائل الإعجاز ، و « البيان » في كتابه « أسرار البلاغة » ولكن هذا الوقوف لا يعني أنه ميز بينهما ، لأن موضوعات البلاغة ظلت تختلط في الكتابين ، وإن كان الأول أقرب إلى علم المعاني والثاني أقرب بعلم البيان :

- (١) اكتشاف ج ١ ص ١١ .
- (٢) بلاغة تطور وتاريخ ص ١٢٦ ١٢٧ ٢٨٨ .
- (٣) نهاية الإعجاز ص ٣٦ .
- (٤) مفتاح العلوم ص ٤٨١ ٤٩٥ ٥١٩ ٥٢١ .

ولأننا لم نستطع أن نبيّن مفهوم اللعالي قبل السكاكي مع ما جاء في «الكشاف»
 و«نهاية الإيجاز» نقرر أنه أول من قسم البلاغة إلى معاني وبيان وعصمت ، وحدّد
 موضوعاتها وأرمى قواعدها ، وأنه أول من أمّلق على الموضوعات المتعلقة بالنظم
 مصطلح «علم اللعالي» وعلى الموضوعات التي تبحث في الصورة والخيال - التشبيه
 وللجواز والكناية - مصطلح «علم البيان» ، وأنه أول من سمّى غير هذه البحوث
 مهنت أو وجوداً مخصوصة يصار إليها لقصد تحسين الكلام ، وقسمها إلى ما يختص
 باللعنى وما يتعلق باللفظ . ولم يُسمها بغيرها ، وكان بدر الدين بن مالك (- ٦٨٦هـ)
 صاحب «النصائح» هو الذي أطلق عليها هذا المصطلح وتابته الخطيب القزويني
 والمأخرون .

وكان للسكاكي منهج في بحث موضوعات «علم اللعالي» اختلف عن كل ما
 ألفناه في كتب البلاغة الأولى ، وقد قرر - كما قرر غيره - أن كلام العرب قسمان :

الخير والطلب ، ولذلك قسم اللعالي إلى قانونين ..

الأول : يتعلق بالخبر :

والثاني : يتصل بالطلب :

وقسم القانون الأول إلى أربعة فروع :

الأول : في تفصيل اعتبارات الاستاد الطبري ، تكلم فيه على أنواع الخبر واغراضه
 ومؤكده ومخرجه على مقتضى الظاهر .

الثاني : في تفصيل اعتبارات المستد إليه ، تكلم فيه على حذفه وذكره ، وتثنيه
 وتنكيره ، واضماره ، وكونه معرفة سواء أكان موصولاً أم اسم إشارة أم معرفة
 بالالف واللام أم بالإضافة . ونحّدث عن ثمت المرف ، وتأكيّد المستد إليه ، وبيانه
 وتفسيره ، وبطله ، والحالة التي تقتضي السلف والفصل وتنكيره ، وتقدمه على المستد
 وتأخيره ، وقصره ، ومخرجه على مقتضى الظاهر ، والاتكفات .

الثالث : : في تفصيل اعتبارات المستد ، تكلم فيه على حذفه وذكره ، وإفراده ،
 وكونه فعلاً ، وتثنيه وتركه تقييده ، وكونه منكراً : ثم تحدّث عن تخصّصه وتركه ،

وكونه اسماً معروفاً ، وكونه جملة فعلية واسمية وظرفية ، وتكلم على تقديمه وتأخير.
وعند في هذا الفن فصلاً تحدث فيه عن الفعل ، وتركه وإثباته ، وتركه منقوله
وإثباته ، واخضرار القاعل واظهاره. وتحدث عن اعتبار التقديم وتأخير مع الفعل ،
والحالات التقضية لتقييد الفعل بالشرط .

الرابع : في تفصيل اعتبارات الفصل والوصل ، والابتداء والاطناب ، والتعبر
وقسم القانون التالي إلى خمسة فصول هي التحني ، والاستفهام ، والامر ، والنهي ،
والثناء .

وبعد أن أكمل بحث الخبر والطلب تحدث عن استعمال الخبر . موضع الطلب
واستعمال الطلب موضع الخبر ، وذكر أسلوب الحكيم في خاتمة البحث (١) .

(١) ينظر البلاغة عند السكاكي ص ١٤٠ وما بعدها .

البحث الثاني نقد المنهج

لقد بحث السكاكي وعلم المعاني بهذا المنهج وقسمه هذا التقسيم ، وبوجه هذا الترتيب الذي توضح فيه النزعة المنطقية . وبلاحت أنه قدّم البحث في الخبر مع أن كثيراً من الموضوعات التي تحدث عنها فيه لاختص الخبر وحده وإنما هي مشتركة بينه وبين الطلب . وقد علل سعد الدين الشافعي (٨٧٩٢) ذلك بقوله : « وإنما ابتدأ بأبحاث الخبر لكونه أعظم شأنًا وأعم فائدة ، لأنه هو الذي يتصور بالصور الكثيرة وفيه تقع الصيافات المعجبة ، وبه تقع غالباً — أثراً في بها التفاصيل ، ولكونه أصلاً في الكلام ، لأن الإنباء إنما يحصل منه باشفاق كالأمر والنهي ، أو نقل كـ «يس» و«نعم» و«بعث» و«الشريت» ، أو زيادة أداة كـ الاستفهام والتعني وما أشبه ذلك .

ثم قدّم بحث أحوال الاسناد على أحوال المسند إليه والمسند مع أن النسبة متأخرة عن الطرفين ، لأن علم المعاني يبحث عن أحوال المنطق الوصوف يكونه مستنداً إليه ومستنداً . وهذا الوصف إنما يتحقق بعد تحقيق الاسناد ، لأنه ما لم يستند أحد الطرفين إلى الآخر لم يصر أحدهما مستنداً إليه والآخر مستنداً . وللتقدم على النسبة إنما هو ذات الطرفين ولا يبحث لنا عنها ، (١) .

ومهما حاول أنصار هذا المنهج أن يوجهوه فإن البلاغة التي تقاس بها الأدب وتحكم بها عليه لا يمكن أن يعامل منهج بحثها هذا التعليل ، وإن يصطنع لها اصطفاً يبعدها عن روحها الأدبية . ولكن هل نجح السكاكي في هذا المنهج ؟ وهل استطاع أن يحصر موضوعات علم المعاني حصراً دقيقاً ؟

الواقع أنه لم ينجح في هذا التقسيم الذي بناء على المنطق وحده ، فحصر به موضوعات المعاني حصراً موزناً غريباً أفقدها كل حياة ، وبادع بينها وبين ما يشمله الفن الأدبي الذي ينبغي أن يعتمد — أول ما يعتمد — على اللوق الرفيع .

(١) الطول من ٤٣ .

وتفرض ذلك فنقول أن السكاكي قسم مباحث المعاني حسب ركبي الجملة -
 المسند اليه والمسند - وعلى هذا الأساس ذكر التقديم - مثلاً - في المسند اليه
 مرة وفي المسند تارة أخرى . وفعل مثل هذا بال موضوعات الأخرى كالتأخير ،
 والمخلف والذكر ، والتعريف والتذكير وكان من النعمة أن يبحث كل موضوع بحثاً
 مستقلاً فينكمش على التقديم والتأخير في فصل والذكر والمخلف في ثانٍ ، والتعريف
 والتذكير في ثالث ، وبذلك تجمع أوصال الموضوع الواحد في بحث يستوفي أجزائه
 ويجمع شتاته . أما أن يوزع أقسام الموضوع الواحد هنا التوزيع ويذكر عنه في كل
 باب نقلاً بسيرة لأشجدي نقلاً ، فما لا يمكن الأخذ به والتعويل عليه . وبالمقارنة بين
 ما كتبه للسكاكي وما كتبه عبد القاهر أو ابن الأثير ينضح مبدئي المسادة هذه المباحث
 وجوره عليها . فبعد أن كنا نقرأ في دلائل الإعجاز ، أو النكت السائرة ، موضوعات
 فيها عرض وتحليل وجمع لأطراف الموضوع الواحد جمعاً يفرج الدارس منه بفكرة
 واضحة وفائدة كبيرة - بعد هذا كله - نقرأ في مفتاح العلوم ، موضوعات
 تناثرت أطرافها في عدة أبواب لا يفرج الدارس منها إلا بصورة حائلة ، وتواعد
 جامدة ، وأمثلة مبسرة . وقد يلجأ لكي يكون فكرة صحيحة إلى أن يلم شتات
 الموضوع الواحد ويضم بعضها إلى بعض ، وفي هذا اضاعة للجهد والمساد للبلاغة
 والذوق .

وكانت ثمرة ذلك أن يثمر السكاكي الموضوعات وأقتبعا زولتها ، وأصبحت
 لأشجدي نقلاً إلا بالرجوع إلى عدة فصول لجميع شتاتها وتوحيد أجزائها .
 أما بحث خروج الكلام على مقتضى الظاهر كوضع المضمير موضع المظهر ، ووضع
 المظهر موضع المضمير ، والاتفات في المسند اليه فليس دقيقاً ، لأن هذه القنون لا تخصه
 وحده وإنما تشمل المسند أيضاً . وقد أشار السكاكي إلى ذلك بقوله : «واعلم أن هذا
 النوع أخفى نقل الكلام عن الحكاية إلى الغيبة لا يخص المسند اليه» (١) وكان ينبغي
 أن يضع لكل لون من هذه القنون بحثاً يفصل القنون فيه تفصيلاً .

ونكلم على استعمال المضارع مكان للماضي في الحالات المتعينة لتفيد الفعل بالشرط مع أن الإخبار عن الفعل المضارع أو بالمستقبل نوع من الالتفات كما صرح به البلاغيون .

وعقد فصلاً لفعل وما يتعلق به من ترك والتأنيب، وإظهار وإضمار، وتقديم وتأخير مع أن الفعل مستد وكان ينبغي أن يبحث في باب المسند ويذكر أنه يأتي فعلاً واحداً وجمله :

ولكننا لابد أن نحمد السكاكي انتباهه إلى اشتراك كثير من المباحث التي ذكرها في المسند والمستد إليه، فقد أشار - وهو يتحدث عن الحالة المتعينة لقصر المسند إليه على المسند - إلى أن القصر لا يختص بالمسند إليه وإنما يدخل المسند أيضاً ، ويجري بين الفاعل والمفعول ، وبين المفعولين ، وبين الحال وذو الحال ، وبين كل طرفين ، يقول «وأعلم أن القصر كما يكون للمسند إليه على المسند يكون للمسند على المسند إليه ، ثم هو ليس مختصاً بهذا اليمين بل له شيوخ وله تفريعات ، فالأول أن تردد الكلام في ذلك فصلاً وتؤخره إلى تمام التعرض لما سواه في الفوتة هذا ليكون إلى الوقوف عليه أقرب» (١).

هذا ما يتعلق بالجملة وكفي الجملة أساساً في تقسيم مباحث علم المعاني ، أما ما يتعلق بالموضوعات نفسها فقد ذكر التقديم والتأخير ، والخلف والدكر ، والفصل والوصل ، والإيجاز والإطناب ، والتعريف ، والتذكير ، والتعريض ، في التناويز الأول أي في باب الخير . وليس في هذا دقة ، لأن هذه الموضوعات تدخل الطلب كما تدخل الخير وقد أشار عبد القاهر إلى ذلك بقوله : «لأنه لا يجوز أن يكون لتنظيم الكلام وترتيب أجزائه في الاستفهام معنى لا يكون له ذلك المعنى في الخير ، وذلك أن الاستفهام استخبار ، والاستخبار هو طلب من المخاطب أن يخبرك . فإذا كان كذلك كان محلاً أن يفرق الحال بين تقديم الاسم وتأخيره في الاستفهام فيكون المعنى إذا قلت : «أريد قلم» خبره إذا قلت : «أقام زيد» ؟ ثم لا يكون هذا الافتراق في الخبر .

(١) مفتاح العلوم ص ٩٤

ويكون قولك « زيد قام » و « قام زيد » سواء ، ذلك لأنه يؤدي إلى أن تستعمله
امراً لا سبيل فيه إلى جواب ، وإن تستثبه المعنى حل وجه ليس عنده عبارة بثبوت
لك بها على ذلك الوجه (١) ويقول : « وإذا قد عرفت الحكم في الابتداء
بالتكررة في الاستفهام فابتن الخبر عليه » (٢) .

ولم يأخذ السكاكي برأي عبد القاهر مع أنه اعتمد على كتابيه وجردهما من
الترعة الأدبية وأحالهما هياكل بتضميناته للمنطقية .

والعجيب أن الخطيب القزويني وسعد الدين التفتازاني وغيرهما من الشراح
تابعوا السكاكي في هذا التضمين مع أنهم ذكروا أن الموضوعات التي بحثت في الخبر
تدخل الطلب أيضاً ، يقول القزويني بعد أن ذكر أحوال السند : « كثير مما ذكر
في هذا الباب والذي قبله غير مختص بهما كالذكر والحلف وغيرهما : والنظن إذا
اثن اعتبار ذلك فيهما لا يفتى عليه اعتباره في غيرهما » (٣) . وأعاد هذا القول في
كتابه « الإيضاح » بعد أن ذكر أحوال الاسناد والسند إليه والسند وأحوال متعلقات
للفصل والقصر ، وقال : « ما ذكرناه في هذه الأبواب الخمسة السابقة ليس كله
مختصاً بالخبر بل كثير منه حكم الانشائية حكم الخبر ، يظهر ذلك بآدني تأمل » (٤)
وقال التفتازاني : « إن الاسناد الانشائي أيضاً أما مؤكداً أو مجرد عن التأكيد ، وكذا
السند إليه أما مذكور أو محذوف ، مقدم أو مؤخر ، معرف أو منكر ، إلى غير ذلك ،
وكذا السند اسم أو فعل ، مطلق أو مقيد بمفعول أو بشرط أو غيره والمتعلقات
أما متعلقة أو متأخرة ، مذكورة أو محذوفة ، واسناده وتعلقه أيضاً أما بقصر أو
بغير قصر : والاعتبارات الثمانية في ذلك مثل ما مر في الخبر ، ولا يخفى عليك
اعتباره بعد الإحاطة بما سبق » (٥) .

ولكن البلاغيين سحروا بمنهج السكاكي وساروا عليه من غير أن يحاولوا إصلاحه
إلا ما صدر عنهم من ملاحظات لا تبعد البلاغة عن جوهره كثيراً ، ولرى - إذا

(١) دلائل الإعجاز ص ١٠٨

(٢) دلائل الإعجاز ص ١٠٩

(٣) التلخيص ص ١٢٥

(٤) الإيضاح ص ١٠٩

(٥) القول ص ٢٤٦

مالرذا أن نعيد ترتيب مباحث علم اللغوي في كتاب «مفتاح العلوم» - أن يبحث
الخبر والإنشاء في باب مستقل وتذكر أنواعهما وأسايلهما، ثم يبحث الجملة في
باب آخر. يجمع أجزاءها، ويكون للتقديم والتأخير فصل، وللمذكر والمخالف فصل
ثاني، وللتذكير والتعريف فصل ثالث، والمفرد وأنواعه وطرقه فصل رابع، وللتقديم
المستند والمستند إليه فصل خامس. ولا بد من بحث الفصل والوصل، والابتناء والاختلاف
في بابين مستقلين. وبهذه الطريقة يجمع ما فرقه السكاكي ونبعث الحياة في هذا الفن
ليكون صالحاً للدراسات الأدبية.

وليس بغريب أن ندعو إلى هذا النهج فقد بحث المتقدمون البلاغة بما هو قريب
منه وكان لأعلامهم كتابي هلال وابن رشيق وابن ستان وعبد القاهر وابن الأثير
مناهج سليمة وبحوث طريفة ذات نفع عظيم وأثر كبير، لأنهم لم يعمروا الموضوعات
في فصول كثيرة وإنما جمعوها جمعاً ذليلاً، وبذلك جاءت كتبهم آية في الإبداع،
وكانت يحوهم غابة في الوضوح والحلاء.

وكان الخطيب القزويني (٨٧٣٩) أوضح منهجاً من السكاكي، واللغوي عنده
وعلوم يعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق مقتضى الحال (١). وقد رفض
تعريف السكاكي وهو «تنوع خواص تراكييب الكلام في الأداة وما يتصل بها من
الاستحسان وغيره ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي
الحال ذكره» (٢)، لأن التنوع ليس بعلم ولا صادق فلا يصح تعريف شيء
من العلوم به.

وحصر علم اللغوي في ثمانية أبواب :

الأول : أحوال الاستناد الخبري :

الثاني : أحوال المستند إليه :

الثالث : أحوال المستند :

الرابع : أحوال متعلقات الفعل :

(١) الإيضاح ص ١٢

(٢) مفتاح العلوم ص ٧٧